أسواق النفط متقلبة جداً وغير مستقرة للغاية في المرحلة الحالية

«البترول»: 33 دولاراً متوسط برميل النفط الكويتي في 2021

■ إستراتيجية القطاع النفطي لعام 2040 تسعى للنمو في الطاقة الإنتاجية للنفط الخام

■ الحفاظ على مكانة الكويت في الأسواق العالمية كمورد آمن وموثوق به رغم التحديات

أحمد مغربي

توقعت مؤسسة البترول الكويتية ان تبلغ أسعار النفط الكويتي 33 دولارا خلال العام الحالي 2021، وذلك صعودا من مستوى 30 دولارا سجله خام التصدير الكويتي خلال العام الماضي 2020. وأشارت «مؤسسة البترول» في بيانات رسمية حصلت عليها «الأنباء»، إلى أن أوضاع أسواق النفط متقلبة جدا وغير مستقرة للغاية في المرحلة الحالية بسبب أوضاع فيروس كورونا المستجد على الاستهلاك العالمي، لذلك فإن جميع التوقعات للأسعار قابلة للمراجعة بشكل مستمر بناء على تطورات الأوضاع الراهنة في الأسواق العالمية، وهذا الوضع غير معتاد الى ان تعود الأسواق إلى مرحلة الاستقرار مستقبلا.

وذكرت «البترول» ان معدلات النمو في الاقتصاد العالمي في 2020 شهدت انخفاضا كبيرا بواقع ـ4,9٪، ليشهد ارتفاعا بنحو 5,4٪ خلال العام الحالي.

وأشارت إلى ان التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية حتى عام 2040 تسعى الى النمو في الطاقة الإنتاجية المستدامة للنفط الخام في الكويت بما فيها تلك المنطقة المقسومة، وذلك للحفاظ على مكانة الكويت في الأسواق العالمية كمورد آمن وموثوق وبما يتماشى مع التوقعات المستقبلية للنمو في الطلب العالمي على النفط.

من جهة ثانية، قالت المصادر ان «مؤسسة البترول» اعتمدت التقديرات الخاصة بسعر برميل النفط في ميزانية 2022/2021 وتم استخدام متوسط سعر تقديري لبرميل النفط بناء على دراسات قام بها القطاع النفطي وتم إرسالها الى اللجنة العليا للميزانية لتحديد الإطار العام لمشروع الميزانية.

وذكرت ان وزارة المالية شددت على القطاع النفطي ضرورة الالتزام بترشيد الإنفاق الحكومي وفقا لقرارات مجلس الوزراء بشأن حث جميع الجهات الحكومية المختلفة على اتخاذ الإجراءات الجادة لترشيد الإنفاق وتحديد أوجه الصرف التي يمكن الاستغناء عنها وعدم إدراج تقديرات لها.

من المقرر عقده غداً لاتخاذ قرار بشأن كمية الخام الذي سيطرح في السوق خلال فبراير

أول اجتماع لـ «أوبيك+» في العام الحالي.. هل يعطي أملاً في انتعاش النفط؟

أ.ف.ب: يجتمع أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط وشركاؤهم في إطار تحالف «أوبيك+» افتراضيا غدا الاثنين لاتخاذ قرار بشأن كمية النفط الخام الذي سيطرح في السوق في فبراير، على أمل طيّ صفحة العام الماضي الصعب.

ويندرج هذا الاجتماع في إطار سياسة «تأخذ في الاعتبار ظروف السوق» في حين لايزال انتعاش الطلب على الذهب الأسود في 2021 غير مؤكد.

وفي نهاية القمة الأخيرة التي عقدت بين 30 نوفمبر و3 ديسمبر، تعهدت «أوبيك+» بأن تقتصر زيادة الإنتاج الإجمالية لدولها في يناير على 500 ألف برميل يوميا مقابل زيادة كانت مقررة بنحو مليوني برميل.

كذلك اتفق أعضاء منظمة «أوبيك» الـ 13 بقيادة المملكة العربية السعودية وحلفاؤهم الـ 10 في «أوبيك+» بقيادة روسيا، على الاجتماع بداية كل شهر من أجل اتخاذ قرار حول ما إذا كان هناك حاجة إلى تعديل كمية الإنتاج للشهر التالي.

وتظهر هذه المتابعة الدقيقة رغبة الكارتل في الحفاظ على تأثير قوي على السوق، كما تعكس خطورة الوضع الذي يواجهه منتجو النفط الخام الذين كانوا يكتفون قبل الأزمة الصحية بعقد قمتين سنويا في مقر المنظمة في ڤيينا.

ويرى محللو «جيه سي إنرجي»، أن هذه الاستراتيجية أتت ثمارها، لافتين إلى «قدرة أوبيك+ على إدارة السوق، واضعة الأسس لانتعاش خام برنت رغم حالة عدم اليقين التي مازالت تلقي بثقلها على الطلب».

وجرى تداول النفطين المرجعيين خام برنت بحر الشمال الأوروبي وخام غرب تكساس الوسيط الأميركي بحوالي 50 دولارا للبرميل في نهاية الأسبوع، وهو مستوى أقل مما كانا عليه في بداية 2020 لكنه أعلى بكثير مما سجلاه في أبريل.

خلاف وتهدئة

وتتوقف نتيجة مفاوضات الأعضاء الـ 23 في «أوبيك+»، 3 منهم معفون حاليا من الاقتطاعات، إلى حد كبير على حسن نية الدولتين اللتين لهما ثقلهما في التحالف وهما روسيا والسعودية، ثاني وثالث أكبر منتجين للنفط في العالم، بعد الولايات المتحدة.

وفي مارس الماضي، تسبب الخلاف بين الرياض وموسكو الذي أدى إلى حرب أسعار قصيرة لكن شديدة، في انهيار أسعار النفط الخام قبل أن تتراجع أكثر مع استنفاد طاقات التخزين، إلى أن وصل سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط إلى ما دون الصفر.

لكن الأجواء أصبحت الآن أكثر هدوءا، خصوصا بعدما أظهر وزيرا الطاقة السعودي والروسي موقفا موحدا في منتصف ديسمبر خلال اجتماع ثنائي.

وقال وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان إن «ميثاق تعاون أوبيك+ جمعنا وحقق نتائج جيدة (...) ولهذا السبب يجب أن يستمر».

كما شدد نظيره الروسي ألكسندر نوفاك على أهمية «العمل معا من أجل تحقيق توازن في السوق».

طلب هش

ورغم ذلك، من الصعب توقع طريقة تطور الطلب على النفط الذي تراجع بسبب جائحة كوفيد-19.

وفي أحدث تقرير شهري له، توقع الكارتل انتعاشا أقل مما كان متوقعا لافتا إلى «شكوك كبيرة خصوصا فيما يتعلق بتطور وباء كوفيد-19 ونشر اللقاحات». كما تساءل عن «الآثار الهيكلية للوباء على سلوك المستهلكين، لاسيما في قطاع النقل».

إلا أن فيل فلين المحلل في مجموعة «برايس فيوتشرز غروب» كان أكثر تفاؤلا إذ توقع أن يتعافى الطلب قبل الإنتاج هذا العام خصوصا في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، يبقى العرض المقترح خارج إطار اتفاق أوبيك+ مرتفعا، إذ لايزال عرض الولايات المتحدة بمستوى 11 مليون برميل يوميا، في حين زادت ليبيا، العضو في الكارتل لكنها معفاة من الاقتطاعات، إنتاجها بأكثر من الضعف في نوفمبر بعد وقف إطلاق النار الموقع في البلاد، بحسب الكارتل.

79 مشروعاً صناعياً قيد التنفيذ في دول الخليج بقيمة 7,8 مليارات دولار

محمود عيسى

ذكرت مجلة «ميد» أن نشاط مشروعات التصنيع المخطط لها أو التي قيد التنفيذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ـ مينا ـ يكتسب زخما مطردا في ضوء تطور المصروفات الرأسمالية على نحو ينسجم مع أهداف التنويع الاقتصادي الحكومية.

وأضافت أن في منطقة مينا تضم 115 مشروعا صناعيا قيد التنفيذ تبلغ قيمة عقودها 17,2 مليار دولار، تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على 79 منها بقيمة إجمالية تبلغ 7,8 مليارات دولار.

وفي حين قالت المجلة إن أكبر مشروع صناعي يجري تنفيذه في المنطقة هو مصنع تورّبات للحديد في إيران بقيمة تبلغ 1,8 مليار دولار وتقدم شركة دانييلي الإيطالية الأجهزة والتكنولوجيا للمشروع، فإن مصنع إنتاج شركة أسمنت اليمامة السعودية في الرياض يعتبر أكبر مشروع صناعي قيد التنفيذ بدول مجلس التعاون الخليجي وتبلغ قيمته 900 مليون دولار بالتعاون مع شركة ميتالورجيكال الصينية.

وتمتلك مينا بشكل جماعي 181 مشروعا صناعيا في مرحلة ما قبل التنفيذ، بقيمة صافية تبلغ 55,4 مليار دولار. ومع ذلك، فإن نحو 75٪ أو 136 من هذه المشاريع مازال في مرحلة الدراسة، ما يشير إلى أنه قد لا يصار الى طرح المناقصات أو تقديم العطاءات الخاصة بمعظم هذه المشروعات في المدى القريب.

أما أكبر مشروعين في مرحلة ما قبل التنفيذ في منطقة مينا فهما منشآت لإنتاج المعادن غير الحديدية، وآخر لإنتاج الألمنيوم في المنطقة الحرة بأبوظبي. وتعد هذه المرافق جزءا من مخطط بقيمة 10 مليارات دولار من قبل الصين تحت عنوان «أمل الشرق» لتطوير البنية التحتية الصناعية في الإمارات ومنطقة الخليج الأوسع تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق الصينية.

وتشكل المشاريع ضمن مخطط ثلاثة من أكبر خمسة مشاريع صناعية في مرحلة ما قبل التنفيذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويقع المشروعان الآخران في مصر، أحدهما مشروع الشركة الكويتية ـ المصرية القابضة لبناء محطة للطاقة الشمسية في محافظة المنيا بقيمة تعاقدية تبلغ 1,6 مليار دولار. ويشمل المشروع مبنى مصنعا ومباني مكاتب ووحدات إنتاج وتعبئة، ويتوقع إنجازه في عام 2024، وفقا لمجلة ميد بروجكتس التي تتتبع مشاط المشاريع في المنطقة. أما الآخر فهو مصنع للطاقة الشمسية بقيمة 2,3 مليار دولار تشرف عليه وزارة الدفاع المصرية.

لأول مرة في تاريخها.. «بيتكوين» تتجاوز 30 ألف دولار

وكالات: تجاوز سعر عملة «بيتكوين» الافتراضية أمس عتبة 30 ألف دولار للمرة الأولى في تاريخها، مواصلا الارتفاعات القوية التي سجلها في نهاية العام الماضي. ووفقا للبيانات التي جمعتها وكالة بلومبيرغ، فإن عملة «بيتكوين» بلغت 30,823 ألف دولار. وجرى تداول سعر العملة المشفرة الاكثر رواجا في العالم عند 31,5 الف دولار في التعاملات المبكرة أمس في ظل اغلاق جميع الاسواق الاخرى خلال عطلة نهاية الأسبوع الأولى من عام 2021. وتخطى سعر بيتكوين مستوى 29 ألف دولار الخميس الماضي إذ بلغت قيمة العملة الرقمية 4 أمثالها تقريبا خلال عام الجائحة في ظل تزايد الاهتمام من كبار المستثمرين وصغارهم على حد السواء. ووفق تداولات الخميس، فقد لامست العملة المشفرة الأكثر رواجا في العالم مستوى 29 ألفا و300 دولار قبل أن تنزل 0,67٪ إلى 28774,36 دولارا، ثم عادت للارتفاع مجددا أمس السبت. وبحسب أحدث الأسعار قبل التداول، كسبت بيتكوين 50٪ منذ أن كسرت حاجز العشرين ألف دولار للمرة الأولى في 16 ديسمبر الماضي.

من جهة أخرى، ارتفع مؤشر Bloomberg Galaxy Crypto الذي يتتبع أكبر العملات الرقمية بنحو 280٪ مع ارتفاع العملات الرقمية الأخرى المنافسة كالـ Ether. وبحسب تقرير لموقع «أسيت داش» الاقتصادي، فإن «بيتكوين» أصبحت تحتل الآن المركز الحادي عشر بين أكبر الأصول العالمية، خلف عملاقة مثل «فيسبوك» و«آبل» و«وول مارت» و«سامسونغ»، كما تقدمت على شركة «ڤيزا» العالمية ما يجعل من «بيتكوين» أكبر خدمة مالية في العالم بعد أن أزاحت «ڤيزا» عن هذا العرش.

ورأى المحلل المستقل المقيم في ألمانيا تيمو امدن، مدير «امدن ريسرش»، أن الرغبة في المخاطرة بشراء هذه العملة المشفرة لا تزال ثابتة، ورجح في ضوء دينامية الأسعار تسجيل مزيد من المستويات غير المسبوقة.

وبدأت هذه الطفرة نهاية اكتوبر 2020 بإطلاق شركة المدفوعات الإلكترونية العملاقة «بايبال» خدمة شراء وبيع ودفع بالعملات المشفرة، إضافة إلى هذه الخدمة المخصصة للأفراد، فإن صناديق استثمار تهتم بشكل متزايد بهذا الأصل الذي يتصف بتحركات أسعار مفاجئة، وذلك رغم الحذر الذي ساد مدة طويلة.

«هواوي» أطلقت مسابقتها للمطورين في المنطقة

أطلقت شركة هواوي نسختها لعام 2020 من مسابقة هواوي للمطورين في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وتدعو المسابقة جميع المطورين من باكستان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق وجنوب أفريقيا وتونس والمغرب والأردن والبحرين والكويت وعمان وقطر، الذين يمتلكون تطبيق موجود على متجر HUAWEI AppGallery للانضمام إلى المسابقة من خلال تطبيق واحد أو تطبيقات متعددة، للحصول على فرصة للفوز بجوائز وقسائم نقدية، وقد بدأت المسابقة في أوائل سبتمبر وانتهت في 31 ديسمبر الماضي لجميع البلدان.

وتم إطلاق المسابقة لتقديم جوائز لتطبيقات الجوال العالية الجودة المبنية على منصة HUAWEI HMS. وأيضا، لإلهام المطورين الإقليميين للاستفادة من القدرات المفتوحة HMS لإنشاء تطبيقات مبتكرة، وتقديم خدمات الحياة الذكية لمستخدمي أجهزة هواوي.

مع أكثر من 4900 تسجيل في جميع البلدان، سيتم اختيار الفائزين في مسابقة مطوري هواوي لكل بلد بناء على مجموعة شاملة من الاعتبارات. وتستند المعايير الرئيسية للاختيار الى شعبية التطبيق داخل السوق (عدد من التنزيلات)، وتكامل التطبيق مع HMS الأساسية، وتكامل مع HMS Special Kit. يمكن للمطورين الفوز بمكافآت متعددة: من الجوائز النقدية، والقسائم النقدية إلى العروض الترويجية المستهدفة لنمو تطبيقاتهم، ويمكن اختيار كل تطبيق فائز لإحدى فئات الجوائز (الذهبية أو الفضية أو البرونزية).

أكدت خطورة المنعطف الذي تمر به الكويت

«الشال»: ورقة «الغرفة».. شخّصت مكامن الخطر للوضع الاقتصادي

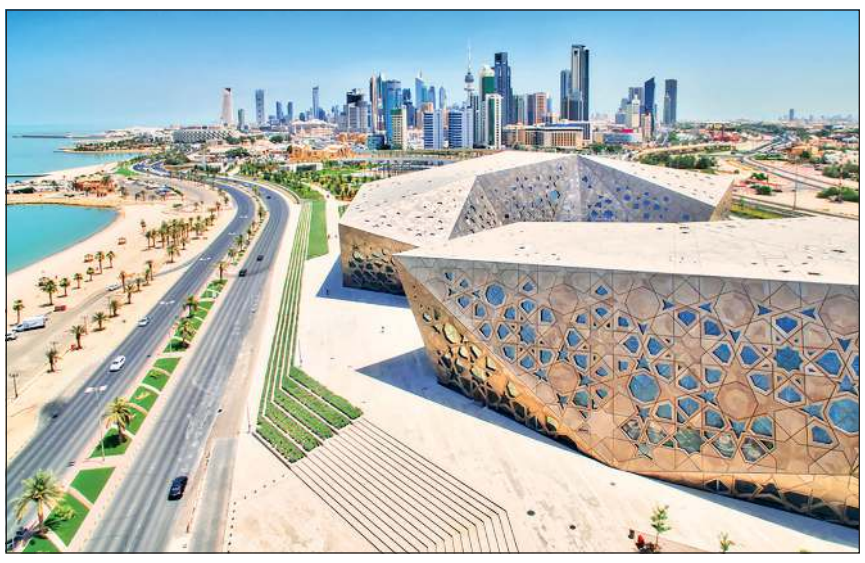

تناول تقرير «الشال» الأسبوعي الورقة التي نشرتها غرفة تجارة وصناعة الكويت تحت عنوان «ان وطننا في خطر»، والتي قدمت تشخيصا صحيحا لمكامن الخطر، فهي تؤكد القناعة بأن فشل تبني رؤية للإصلاح الاقتصادي يعمق كل الاختلالات الهيكلية الكامنة فيه بما يعنيه من فقدان استدامته المالية والاقتصادية. ذلك في تقدير الورقة ما دفع وكالات التصنيف الائتماني الى تخفيض التصنيف السيادي للدولة من AA إلى A1 وتغيير النظرة المستقبلية من مستقرة الى سلبية، وخفض التصنيف السيادي له كلفته على مؤسسات القطاع الخاص أيضا. وتجزم الورقة بأن متلازمة انخفاض أسعار النفط وجائحة «كوفيد-19» لم يسبقهما مشهد مشرق، ولكنهما زادا من قتامة مشهد كان قاتما. ورأى التقرير أن أهمية الورقة تكمن في عاملين، العامل الأول، هو أنها أكدت ما يصل الى حد الإجماع على خطورة المنعطف الذي تمر فيه الكويت، وآخرها وثيقة قبل فوات الأوان، لمن هم في مرحلة عمرية مبكرة. والعامل الثاني، والأهم، هو التوازن في المضمون، فهي لم تستثن أحدا من مسؤولية ما آلت إليه أوضاع البلد شاملا القطاع الخاص بكل مكوناته، وان تناسبت المسؤولية طرديا مع مستوى السلطة.

وقال التقرير إن من ضمن محتويات الورقة، نعتقد بأهمية ثلاث قواعد، وسبب أهميتها أنها قواعد عامة صحيحة، سواء اتفقنا أو اختلفنا مع التوصيات الأخرى التي اقترحتها. أولى القواعد، هي ضرورة احترام دستورية الدولة، فالكويت دولة مؤسسات تفقد ما تبقى لها من احترام إن لم تحترم دستورها، وليس هناك تناقض بين الديموقراطية الحقة والإصلاح الاقتصادي الحقيقي، ويغيب الاثنان منذ زمن بعيد. ثاني القواعد هو أن الكويت الدستورية بلد المواطنة الشاملة التي يفترض أن تطغى على كل الهويات الأخرى، بينما توظف الهويات الأخرى لإثراء ثقافة وحضارة المواطنة الشاملة. وثالث القواعد، هو ضرورة مساهمة الجميع في تكاليف إنقاذ البلد، وتقترح أن يكون أحد روافد الإيرادات العامة ضريبة دخل على شرائح الدخل المترفعة، وذلك يعني أن منتسبيها هم أهم وعاء الضريبة المقترح.

■ 5,2 مليارات دينار الإيرادات النفطية في 8 أشهر

■ 10,7 مليارات دينار سيولة البورصة في 2020

التقرير كامل على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw